رسالةُ

النُّور المضي

بالبرهانِ السَّنيِّ

تأليفُ

شهيدُ المُحدِّثينَ العلَّامةُ السَّيِّدُ الميرزا محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ

النَّيشابوريُّ الخراسانيُّ الملقَّبُ بـ " جمالِ الدِّينِ"

المُستشهدُ ببلدةِ الكاظمَينِ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكيٍّ آل جسَّاسٍ

معلوماتٌ عن الرِّسالةِ

رسالةٌ قصيرةٌ وأوردَها المصنِّفُ في أحدِ مجلَّداتِ تسليةِ القلوبِ [١] وهيَ إحدى النُّسختَينِ المعتمدتَينِ في التَّحقيقِ ، ورمزنا لَها بـ " **ت** " ، وتلميذُهُ الشَّيخُ عبدُ الصَّاحبُ الدُّوَّانِيُّ في الفوائدِ الذَّهبيَّةِ [٢] ، ورمزَ لهَا بـ " **ف** " .

وهيَ جوابُ سؤالٍ عن قولهِ ﷺ ـ الْمُتَّفقِ عليهِ بينَ الفريقَينِ ـ : **« مَنْ مَاتَ وَلَـمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً »** .

ما المرادُ من المعرفةِ ؟ ، ومنَ الإمامِ في زمانِنَا ؟ ، وكيفَ الوصولُ إلى معرفتِهِ ؟ ؛ وهل يكفي بدلها مجرَّدُ العلمِ بالْمُشخِّصاتِ أم لا ؟

وكانَ الفراغُ منها في **١ / ٦/ ١٢٣٠**هـ .

---

(١) تسليةُ القلوبِ الحزينةِ : ص**١٨٩ . ١٩١** مخطوطٌ ، كُتِبَ عليهِ الجزءُ السَّادسُ .

(٢) الفوائدُ الذَّهبيَّةُ : ج١ : ص**٥١ . ٥٤** مخطوطٌ تقدَّمَ ذكرُهُ .

[صورٌ من المخطوطِ]

صورةٌ لبداية الرِّسالةِ ، النُّسخة " ت "

صورةٌ لنهاية الرِّسالةِ ، نسخة " ت "

[المقدَّمة]



الحمد لله ، سلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفى ؛ أمَّا بعدُ :

فقد سألني بعضُ الفاحصينَ عن قولهِ ﷺ ـ المُتَّفقِ عليهِ بينَ الفريقَينِ ـ : **« مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً »** (١) ما المرادُ من المعرفةِ ؟ ، ومنَ الإمامِ في زمانِنَا ؟ ، وكيفَ الوصولُ إلى معرفتِهِ ؟ ؛ هل يكفي بدلها مجرَّدُ العلمِ بالمُشخِّصاتِ أم لا ؟

(١) رويَ في إكمالُ الدِّينِ : ص٤٠٩ : باب ٣٨ : ح٩ بسندِهِ عن محمَّدِ بنِ عثمانَ العمريِّ عن أبيهِ عن العسكريِّ عليه السلام عن آبائهِ عليهم السلام وفي الثَّاقبِ في المناقبِ لابن حمزةَ الطُّوسيِّ : باب١١ : فصل٩ : ح١/٤٢٤ عن محمَّدِ بنِ العلاءِ عن الرِّضا عليه السلام عن آبائهِ عليهم السلام عن النَّبيِّ ﷺ وفي لفظِ العامَّةِ كما في السُّنَّةِ لابنِ أبي عاصم : ص٤٨٩ : ح١٠٥٧ بسندٍ عن أبي هريرةَ ومعاويةَ عن النَّبيِّ ﷺ : ((**مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً**)) .

[في المرادِ بالمعرفةِ والفرق بينها وبين العلمِ ، ومَنْ إمامُ الزَّمانِ ؟]

فقلتُ : العلمُ ضدَّهُ الجهلُ ، والمعرفةُ ضدُّهَا الإنكارُ ، والعلمُ يتعلَّقُ بالمعاني والأوصافِ ، والمعرفةُ تتعلَّقُ بالأعيانِ والأشخاصِ ، وقد يطلقُ كلُّ واحدٍ منهما مكانَ الآخرِ مجازًا وتوسعةً ، وإمامُ زمانِنَا هوَ الوصيُّ الثَّاني عشرَ م ح م د بنُ الحسنِ العسكريِّ ـ سلامُ اللهِ عليهما ـ .

[في مراتبِ معرفةِ إمامِ الزَّمانِ]

وأقلُّ معرفتـهِ اليقـينُ بإمامتِهِ ووجودِهِ وبقائِهِ وتصرُّفِهِ في نظامِ الكونِ والإبداعِ والاختراعِ ، وحفظِ الشَّرائعِ الإلهيَّةِ ، وإزاحةِ عللِ المُكلَّفِينَ ، وإقامةِ الحججِ البالغةِ على الجاحدينَ والمرتابينَ والمُخلصِينَ[1] .

وأوسطُ معرفتِهِ معرفةُ دعاتِهِ وسفرائِهِ وأبوابِهِ ونوَّابِهِ وحججِهِ ومعلِّميهِ وأوتادِهِ وبدلائِهِ ونقبائِهِ ونجبائِهِ وندمائِهِ ورجالِهِ وخاصَّةِ رجالِ اللهِ ؛ فهو عليه السلام عَمَدٌ ، والعالمُ خيمةٌ ، ورجالُ اللهِ أطنابُ تلكَ الخيمةِ وأوتادِهَا ؛ قالَ اللهُ تعالى : ﴿ **بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا** ﴾[2] .

وأقصى المعرفةِ الاستضاءةُ بنورِ إفاداتِهِ وإفاضاتِهِ بلا واسطةٍ .

---

(١) جاءَ في نسخةِ (ف) : ((يقولُ الجامعُ : أدنى المعرفةِ العلمُ بأنَّهُ وصيُّ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ، منصوبٌ من قِبَلِ اللهِ ، مفروضُ الطَّاعةِ ، والموالاةُ والبراءةُ من أعدائِهِ ، وأعلى منهُ ما ذكرهُ)) انتهى .

(٢) مقطعٌ من آيةِ ٢ من سورةِ الرَّعدِ ، وآيةِ ١٠ من سورةِ لقمانَ .

[في إمكانيَّةِ الإفادةِ منهُ واستفادةِ الخواصِّ في الغيبةِ]

فقالَ: هل يمكنُ الإفادةُ منهُ والاستفادةُ منَ الخواصِّ في زمنِ الغيبةِ الكبرى ؟

قلتُ : نعم كما اتَّفقَ لشيخِنَا المفيدِ ـ طابَ ثراهُ ـ منَ المُتقدِّمينَ بدليلِ التَّوقيعاتِ الثَّلاثةِ الواصلةِ إليهِ منَ النَّاحيةِ المُقدَّسةِ المذكورةِ في كتابِ الاحتجاجِ [1] للشَّيخِ أحمدَ بنِ أبي طالبٍ الطَّبرسيِّ ، وقد صدَّقَ المفيدُ الرَّسولَ والكتابَ ، وأظهرَ الكتابَ وصدَّقهُ الأصحابُ وعدُّوهَا في مناقبِهِ ؛ وإلَّا لكانَ الواجبُ على المفيدِ الإنكارُ على الرَّسولِ ؛ وحدُّهُ حدَّ المفتري معَ القدرة ؛ ولأنكرَ الأصحابَ على تقريرِهِ وعدمِ إنكارِهِ عليهِ .

وكما اتَّفقَ لمولانَا أحمدَ الأردبيليِّ منَ المُتأخِّرينَ وإخراج قصَّتِهِ بروايةِ الأمينِ علاّم شيخنا المجلسي في المجلدِ الثَّالثَ عشرَ من كتابِ **بحارِ الأنوارِ**[2] من غيرِ تأويلٍ ولا إنكارٍ .

وكما اتَّفقَ لمولانا محمَّدِ تقيِّ بنِ مقصودِ عليٍّ المجلسيِّ ، وقد ذكرَ القصَّةَ في طيِّ شرحِ الزِّيارةِ الجامعةِ من كتابِ **روضةِ المُتَّقينَ في شرحِ كتابِ المزارِ في الفقيهِ**[3] .

---

(1) الاحتجاجُ : ج2 : ص318 ـ 325 : دارُ النُّعمانِ ، النَّجفُ الأشرفُ ، 1386هـ .

(2) بحارُ الأنوارِ : ج52 : ص174 : باب24 في ذكرِ من رأى الحجَّة في الغيبةِ .

(3) بحارُ الأنوارِ : ج53 : ص276 ذكرَ أنَّهُ أوردَ قصَّةَ لقائهِ في شرحِ الفقيهِ في ترجمةِ المتوكِّلِ ابنِ عميرٍ راوي الصَّحيفةِ .

[في معنى تكذيبِ مدَّعي المشاهدةِ في الغيبةِ]

فما معنى قولِـهِ عليه السلام : « **مَـنْ ادَّعَى الـرُّؤْيَـةَ قَبْـلَ الصَّيحَـةِ وَالسُّفيانِيِّ** [1] ؛ **فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ** » ؟

قلتُ : الَّذي تبيَّنَ لي مِن تتبُّع تتمَّةِ أحاديثِ الباب مثلَ قولِهِ عليه السلام في أحوالِ غيبتِهِ : « **لا وَحَشْةَ بَعْدَ ثَلاثِيْنَ** » [2] ، قولِهِ عليه السلام في وصولِ خواصِّ مواليهِ في غيبتِهِ الكبرى ، ومثل روايةِ جماعةٍ منَ الثقاتِ ذكرَهُمُ المجلسيُّ في كتابِ بحارِ الأنوارِ ، والشَّيخ في كتابِ الغيبةِ والنعمانيُّ في كتابِ غيبتِهِ وصاحبُ الخرائجِ والجرائحِ ، وصاحبُ كشفِ الغمَّةِ ، وغيرُ ذلكَ أنَّ الَّلامَ في قولِهِ عليه السلام : « **الرُّؤْيَة** » [3] لامُ العهدِ ـ يعني الرُّؤيةَ على الوجهِ المعهودِ بالحكمِ والقضاء ـ ؛ وحينئذٍ لا يلزمُ حملُ الحديثِ على التَّقيَّةِ ولا طرحُهُ ولا تكذيبُهُ ، ولا طرحُ سائرِ أحاديثِ البابِ ولا تكذيبُ أجلَّاءِ الأصحابِ وتجهيلِهِم ـ مثل المفيدِ ، والمقدَّسِ الأردبيليِّ ، والعارفِ المجلسيِّ نوَّر اللهُ ضرائحَهُم ، ومَن تتبَّعَ أحوالَهُ عليه السلام في كتابِ **عوالـمِ العلومِ** وكتابِ **بحارِ الأنوارِ** ، واطَّلعَ

---

(١) وهو مقطعٌ من التَّوقيعِ الخارجِ من النَّاحيةِ المُقدَّسةِ . عجَّلَ اللهُ فرجَهُ . إلى آخرِ السُّفراءِ أبِي الحسنِ السّمريِّ قبل وفاتِهِ ؛ رواهُ الصَّدوقُ في إكمالِ الدِّينِ : ص٥١٦ : باب٤٥ : ح٤٤ والشَّيخُ في الغيبةِ : ص٣٥٩ : ح٣٦٥ والطَّبرسيُّ في الاحتجاجِ : ج٢ ص٢٩٦ ؛ وفيهم : ((**أَلا فَمَنِ ادَّعَى الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السَّفيانِيِّ والصَّيحَةِ**)) إلخ .

(٢) هذا نقلٌ بالمعنى ؛ ونصُّهُ في الكافي : ج١ : ص٢٤٠ : باب في الغيبةِ : ح١٦ والنُّعمانيُّ في الغيبةِ : ص١٩٤ عن أبِي بصيرٍ عن الصَّادقِ عليه السلام: ((**وَمَا بِثَلاثِيْنَ مِنْ وَحْشَةٍ**)) .

(٣) الواردُ في مصادرِ الرِّوايةِ السَّابقةِ : ((المُشَاهَدَة)) .

على قصصِ جزائرِهِ المغربيَّةِ لا يشكُّ في تحقُّقِ الأمرِ ، وذلكَ أنَّ الإمكانَ الذَّاتيَّ والإمكانَ الاستعداديَّ ممَّا لا خلافَ فيهِ ، والإمكانَ الوقوعيَّ والوقوعَ الإمكانيَّ قد ثبتَ بشهادةِ الأحاديثِ المرويَّةِ في صحاحِ كتبِ القدماءِ وأسانيدِ الأصحابِ وشهاداتِ ثقاتِ فضلاءِ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ ، وقد ذكرَ أربعَ مئةِ رجلٍ منهُم بأساميهِم في كتابِ **بحارِ الأنوار**(١) ، معَ أنَّ الاحتجابَ عن المُخلِصِ التَّوَّابِ بفعلِ الجاحدِ والمرتابِ ينافي دليلَ اللُّطفِ ودليلَ فعلِ الأصلحِ ، وأصلَ الحسنِ والقبحِ العقليَّينِ المُتفرِّعِ ، كلُّ ذلكَ على أصلِ العدلِ المُعبَّرِ عنهُ بالعدليَّةِ الإماميَّةِ .

پس پهر عصري ولي قائم أست آزمـايش تاقيامت دائم أست (٢)

---

(١) جاءَ في (ف) : ((يقولُ الجامعُ : قد رُوِيَ في الكافي الشَّافي الكافي ما يدلُّ على أنَّهُ لا يعلمُ بمكانِهِ في غيبتِهِ الأولى إلاَّ خواصّ شيعتِهِ ، ولا يعلمُ بمكانِهِ في غيبتِهِ الثَّانيةِ إلاَّ خواصّ مواليهِ ، ولا شكَّ أنَّ الموالي بل الإعداءَ عالمونَ بأنَّهُ عليه السلام في الجزيرةِ الخضراءِ وفي مكانٍ كذا وكذا ممَّا أخبر بهِ الإمامُ عليه السلام فحَصْرُ العلمِ بمكانِهِ في غيبتِهِ الثَّانيةِ في خواصِّ مواليهِ دليلٌ واضحٌ على أنَّهُ عليه السلام غيرُ محجوبٍ عن خواصِّ مواليهِ ، وأنَّ علمَهُ عليه السلام يصلُ منهُ إليهِم ومنهُم إلى الموالي والشِّيعةِ كما أنَّهُ عليه السلام في غيبتِهِ الأولى لم يكن محجوبًا عن خواصِّ الشِّيعةِ ، وكانوا آخذِينَ عنهُ عليه السلام ؛ فإنَّ العالمينَ بمكانِهِ في غيبتِهِ الأولى إن لم يكونوا آخذينَ عنهُ ؛ فلا نفي للحصرِ لوجودِ السُّفراءِ الآخذينَ منهُ المُشرِفِينَ بنعمةِ اللِّقاءِ وإن كانوا آخذِينَ عنهُم كما هوَ الحقُّ ؛ فالأخبارُ بالعلمِ بمكانِهِ عليه السلام في غيبتِهِ الثَّانيةِ دليلٌ على تمكُّنِ اللِّقاءِ بهِ كما في الأولى وأخذ العلمِ عنهُ ؛ فتفطَّن فإنَّ العلمَ بمكانِهِ في المقامَينِ بمعنى واحدٍ)) انتهى .

(٢) جاءَ في (ف) : ((يقولُ الجامعُ : قد عرفت إنَّ اللهَ تعالى أرسلَ الرُّسلَ ليبيِّنَ عدلهُ ، ونَصَبَ الأوصياءَ ؛ ليظهرَ فضلَهُ ، وعلمتَ أنَّ اللائقَ بشأنِهِ تعالى عدمُ تركِ اللُّطفِ ؛ فلابدَّ من أن يطلبَ منَ العبادِ طريقًا واحدًا ، ويكلِّفَهُم بدينٍ واحدٍ ؛ وهوَ الأصلحُ والأكملُ والأنفعُ ، وأن يري كلَّ واحدٍ ما يُكلِّفُهُ مِنَ الطَّريقِ ؛ فكذا اللائقُ بهِ تعالى عدم تركِ الحِكَمِ والمَصالِحِ ومقتضياتِ الحكمةِ فلابدَّ منَ الحُكمِ بخروجِ مَن تعدَّى عن دينِهِ وخالفَهُ ولو في أمرٍ واحدٍ صغيرٍ عن دينِهِ وخلودِهِ في العذابِ ، ومَن حَصَرَ سبيلَ الحقِّ والطَّريقَ المستقيمَ في طريقٍ واحدٍ مُنْزَلٍ وعدم ←

[في الجوابِ عن القولِ بانسدادِ البابِ]

فقالَ : ما تقولُ في القائلِ بانسدادِ البابِ ؟

قلتُ : قالَ تعالى في محكَمِ تنزيلِهِ : ﴿ **وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا** ﴾[1] ، قالَ : « **يَا مَنْ بَابُهُ مَفْتُوحٌ لِلطَّالِبِيْنَ** » [2] ، وقالَ[3] : « **وَبَابُهُ مَفْتُوحٌ لِلطَّلَبِ**

← قبولِ الدِّينِ إلاَّ بما أمرَ بهِ عبادَهُ وحَكَمَ ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ ، وأنَّ ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ، وأنَّ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، و﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ ، و ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾ ، و ﴿ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ، والكافرين ، ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ ﴾ ، وأن﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ ، وأنَّهُ ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ؛ فقد خالفَ اللهَ وعصاهُ ، وأنَّ الحكمَ إمَّا بإذنٍ منهُ تعالى ؛ وهوَ الصَّحيحُ ، وإمَّا افتراءٌ محضٌ ولا ثالثَ كما قالَ تعالى : ﴿ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ ، وأنَّ ﴿ لَهُ الْحُكْمُ ﴾، ولهُ الأمرُ ، و ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ . وبالجملةِ شأنُ الكاملِ المُتفرِّدِ المعبودِ ؛ والَّذي لا يشاركُهُ شيءٌ وهوَ العزيزُ الحكيمُ الَّذي خَلَقَ العقلَ والجهلَ ، والخيرَ والشَّرَّ ، والشَّيطانَ والإنسانَ ، وخَلَقَ السُّعداءَ والأشقياءَ ، والجنَّةَ والنَّارَ ، والرَّحمةَ والنَّقمةَ عدلاً وتعديلاً منهُ أن يكونَ أمرُهُ كما ذكرَهُ في كتابِهِ المُحكَمِ وحكينَا لكَ بعضًا منهُ ، وإذا كانَ كذلكَ ؛ فلابدَّ من نَصْبِ الدَّليلِ المُعلِّمِ المُعرِّفِ الرَّبانِيِّ الَّذي يتنزَّلُ إليهِ الأمرُ كلَّ سنةٍ ؛ وإلاَّ لكانَ معَ هذا التَّشديدِ ظالمًا تعالى اللهُ عن ذلكَ علوًّا كبيرًا ؛ فلابدَّ من وجودِ مَن يتمُّ بهِ الحجَّةُ على العبادِ ويهدي بهِ الأبرارَ ، ويَهلَكُ بهِ الفُجَّارُ ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ﴾ فيكونُ نصبُ الإمامِ الحجَّةِ لطفاً من جهةٍ وعدلاً من جهةٍ أخرى ؛ فيكونُ تركُهُ ظلماً من هذِهِ الجهةِ ؛ فثبتَ لهُ كلاً منَ اللُّطفِ وفعلِ الأصلحِ والحُسْنِ والقبحِ العقليِّينِ متفرعٌ على عدلِهِ تعالى واستواءِ أمرِهِ ، وهذا التَّفريعُ من كمالِ حكمتِهِ تعالى ؛ فتيقَّظ)) انتهى .

(١) سورةُ البقرةِ : الآيةُ ١٨٩ . .

(٢) مقطعٌ من دعاءِ الجوشنِ الكبيرِ أوردهُ الكفعميُّ في جنَّةِ الأمانِ الواقيةِ (المصباحِ) : ص٢٠٧ : الفصلُ ٢٨ ، مؤسسةُ الأعلميِّ ، بيروتُ ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ .

(٣) مقطعٌ من دعاءِ الصَّباحِ المرويِّ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أوردَهُ المَجلسيُّ في بحارِهِ : ج٨٤ : ص٣٤٠ : باب ١٣ : ح١٩ .

وَالوُغُوْلِ » ، وفي التَّنزيلِ : ﴿ وَهُوَ ٱلۡفَتَّاحُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[١] ، وليسَ المرادُ منَ البابِ البابَ منَ الخشبِ ، والبيت البيتَ منَ المدرِ والحَجَرِ والطُّوبِ المُرَتَّبِ ؛ وإنَّما البيتُ والمدينةُ بيتُ علمِ الله ومدينتِهِ وهوَ النَّبيُّ المختارُ ﷺ ، والبابُ إمامُ الزَّمانِ الملكِ المنَّانِ ؛ فالقائلُ بالانسدادِ مكذِّبٌ للتَّنزيلِ ولأوصافِ الملكِ الجليلِ ولأمناءِ الله تعالى في التَّأديةِ والتَّأويلِ ، وإقرارُ العقلاءِ على أنفسِهم جائزٌ ؛ فإقرارُهُم دليلٌ على كونِهم منَ الجاحدِينَ أو المرتابِينَ وخروجِهم عن المخلصِينَ ؛ وإلَّا للزمَ إمَّا كذبُ ربِّ العالمِينَ أو كذبُ أمنائِهِ الصَّادقِينَ ـ سلامُ الله عليهِم أجمعينَ ـ . وبهِ يتمُّ ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[٢] ، وقولُهُ عليه السلام : **« حَلالَ مُحَمَّدٍ حَلالٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ »** [٣] ، ويصدقُ قولُهُ عليه السلام : **« مَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ ؛ فَأَقَامَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَحْبَطَ اللهُ عَمَلَهُ »** [٤] ، ويصحُّ قولُهُ عليه السلام : **« العِلْمُ ثَمَرَةُ الحِكْمَةِ ، وَالصَّوابُ مِنْ فُرُوْعِهَا »** [٥] ، وقولُهُ عليه السلام : **« الظَّنُّ يُخْطِئُ وَلا يُصِيْبُ »** [٦] .

---

(١) سورةُ البقرةِ : الآيةُ ١٨٩ .

(٢) سورةُ الأحزابِ : الآيةُ ٤٠ .

(٣) بصائرِ الدَّرجاتِ : ص١٦٨ : ج٢ : باب١٣ : ح٧ عن حمَّادٍ عن أبِي عبدِ اللهِ عليه السلام .

(٤) الكافي : ج٢ : ص٤٠٠ : باب الشَّكِّ : ح٨ في وصيَّةِ المفضَّلِ عن الصَّادقِ عليه السلام .

(٥) عيونُ الحكمِ والمواعظِ : ص٥٢ : البابُ الأوَّلُ : الفصل١ .

(٦) غررُ الحكمِ : ص١٨٧ : حرفُ الظَّاءِ : ح٤٩٩٠ وليسَ فيهِ : ((لا يُصِيْبُ)) .

[في الجوابِ عن الاختلافِ النَّاشئ عن اختلافِ الأحاديثِ]

قالَ : فما تقولُ في الاختلافِ ؟

فقلتُ : أمَّا الاختلافُ [١] المنتهي إلى اختلافِ الأحاديثِ ؛ فهوَ من بابِ بيانِ الأفرادِ التَّكليفيَّةِ كما قالَ عليه السلام : **« نَحْنُ أَوْقَعْنَا الخِلافَ بَيْنَهُمْ »** [٢] ، وما سوى ذلكَ فمِن عدمِ الإنصافِ قالَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام : **« الإِنْصَافُ يَرْفَعُ الخِلافَ ؛ وَيُوْجِبُ الائْتِلافِ »** [٣] ؛ فسَلِّم وأَسْلِمْ ، والحمدُ للهِ .

---

(١) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((الخلاف)) .

(٢) في عدَّةِ الأصولِ : ج١ : ص١٣٠ : فصل ٤ عن الصَّادقِ عليه السلام : ((**أَنَاخَالَفتُ بَيْنَهُمْ**)) ، وفي عللِ الشَّرائعِ : ج٢ : ص٢٩٥ : الباب١٣١ : ح١٥ بسندِهِ عن أيوبَ الخزَّازِ عمَّن حدَّثَهُ عن أبِي الحسنِ عليه السلام : ((**وَسُئِلَ : عَن اخْتِلافِ أَصْحَابِنَا ؟ فَقَالَ** عليه السلام : **أَنَا فَعَلْتُ ذَلِكَ بِكُمْ لَوِ اجْتَمَعْتُمْ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ لأَخِذ بِرِقَابِكُمْ**)) .

(٣) غررُ الحِكَمِ : ص٧٧ : حرفُ الألفِ : ح١٩٢١ .

[في الدَّليلِ على فتحِ بابِ العلمِ عقلاً وكتاباً وسنَّةً]

فقالَ : هل عندكَ برهانٌ من عقلٍ أو دليلٍ من نقلٍ يُثبِتُ فتحَ بابِ العلمِ واليقينِ ويرشدُ إلى مدارجِ الدِّينِ ؟

فقلتُ : كُتُبُنَا ورسائلُنَا من ذلكَ مملوءةٌ ، ومحاجَّاتُهَا [1] على الخصمِ مملوَّةٌ ؛ ولنلقِ عليكَ منهَا **ثلاثةٌ** :

الأوّلُ منهَا : **عقليٌّ محضٌ** وهوَ أنَّ اللُّطفَ وفعلَ الأصلحِ عندَ الإماميَّةِ بل العدليَّةِ قاطبة من فروعِ أصلِ العدلِ ؛ فهوَ إمَّا يقتضي إزاحةَ علَّةِ المُكلَّفِينَ بتعليمِ ما أرادَ اللهُ منهُم وكَرِهَ لهم من مصالِحِهم ومفاسدِهِم المنتهيةِ بهِم إلى خيرِ الخيرِ وشرِّ الشَّرِّ أم لا .

فإن كانَ الثَّاني فقد سَقَطَ وجوبُ بعثةِ الأنبياءِ والمُرسلِينَ وإنزالِ الكتبِ والصُّحفِ السَّماويَّةِ بسفارةِ الملائكَةِ المُسوِّمِينَ ونصبِ الأوصياءِ المعصومينِ ، وتعيينِ الحججِ والدُّعاةِ والمُعلِّمِينَ والعدولِ النَّافينَ عن الدِّينِ تحريفَ الغالينِ وانتحالِ المبطلينَ وتأويلَ الجاهلينَ ، وحينئذٍ تنهدُّ أركانُ الملَّةِ والدِّينِ ، وتقومُ داعيةُ الفلسفةِ والطَّبيعيِّينَ ؛ وبراهمةُ الهندِ حكماءِ الصِّينِ .

وإن كانَ الأوَّلُ ـ وهوَ الحقُّ ـ فإمَّا أنْ يتبعَ التَّكليفَ البيانُ اتِّباعَ المشروطِ الشَّرطَ ، والمعلولِ عِلَّتَهُ ـ وهُوَ الحقُّ ـ أم لا ، والثَّاني باطلٌ ؛ لأنَّهُ لـم يكن الشَّرطُ العقليُّ ـ حينئذٍ ـ شرطًا ، ولا العلَّةُ علَّةً وهوَ خلفٌ ؛ فتعيَّنَ الأوَّلُ

---

(١) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((ومحاجَّتُنَا)) .

فلابدَّ منَ البيانِ ما دامَ التَّكليفُ باقيًا على الإنسِ والجانِّ ، والتَّكليفُ باقٍ إلى آخرِ الدُّنيا ضرورةً ؛ فلزمَ القولُ ببقاءِ البيانِ إلى آخرِ الدُّنيا ؛ وهوَ الَّذي نَطَقَ بهِ الصَّادعُ الأمينُ عليهِ أفضلُ صلواتِ المصلِّينَ : **« وَإِنَّ حَلالَ مُحَمَّدٍ حَلالٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ ، وَحَرَامُهُ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ »** [١] .

وذلكَ البيانُ إمَّا هوَ هذا المنقولُ إلينَا بسماعِ الأصحابِ وضبطِهم بالطَّبقةِ الأولى في الأصولِ والمسانيدِ ، وترتيبِ التَّابعينَ وضبطِهم في الطَّبقةِ الثَّانيةِ في الكتبِ والصَّحيحِ منَ المخاريجِ ، ونقلِ الأتباعِ والتَّبعِ والمشايخِ الرَّحَلَةِ قرنًا بعدَ قرنٍ ؛ خلفًا عن سلفٍ بسماعٍ منَ الصَّادِقِينَ **أوَّلًا** ، والقراءةِ عليهِم وهُمْ يسمعونَ **ثانيًا** ، والضَّبطِ على ذلكَ **ثالثًا** ، والعرضِ عليهِم بعدَ الضَّبطِ كذلكَ **رابعًا** ، والإجازةِ منهُم **خامسًا** ؛ بحيثُ تُزاحُ العلَّةُ ويزولُ العذرُ بحملِ المنسوخِ على ناسخِهِ ، والمُتشابَهِ في البابِ على مُحكَمِهِ ، والمُجمَلِ على مبيِّنِهِ ، والمُطلَقِ على مُقيِّدِهِ ، والعامِّ على مُخصِّصِهِ ، والمُختَصِّ [٢] ـ بزمانٍ أو مكانٍ أو أعيانٍ ـ على محلِّهِ ؛ معَ ملاحظةِ كونِ العدولِ النَّافِينَ وسيِّدِهم إمام كلِّ دهرٍ وحينٍ وعناية ربِّ العالمينَ من وراءِ المُسندِينَ والحاملينَ والمُحتملِينَ والمُتحمِّلينَ والمخرجِينَ والطَّالبينَ والعاملينَ ؛ فثَبَتَ مذهبُ أهلِ العلمِ واليقينِ وصحَّ الخطابُ وحَسُنَ الأمرُ بقولِهِ : **« اطْلُبُوْا العِلْمَ وَلَوْ كَانَ بِالصِّيْنِ »** [٣] ،

---

(١) بصائرُ الدَّرجاتِ : ص١٦٨ : ج٢ : باب١٣ : ح٧ عن حمَّادٍ عن أبِي عبدِ اللهِ عليه السلام .

(٢) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((المُخصَّصِ)) .

(٣) رواهُ الفتَّالُ النَّيشابوريُّ في روضةِ الواعظِين : ص١٢ باب الكلامِ في ماهيَّةِ العلومِ وفضلِهَا ، والطَّبرسيُّ في مشكاةِ الأنوارِ: ص٢٣٩ : الفصل ٨ عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ؛ وفيهِم : ←

وإلَّا لرجعَ الأمرُ إلى التَّفلسُفِ وهوَ خلافُ .

الثَّاني منهَا : في الكتابِ المُحكمِ ؛ وهوَ قولُهُ تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾(١) ، ولا خلافَ أنَّ الطَّاعةَ امتثالُ الأمرِ واجتنابُ الزَّجرِ ، وامتثالُ الأوامرِ فرعُ وجودِ الأمرِ ؛ وهوَ شرطُ صحَّتِهِ ، وبقاءُ التَّكليفِ بطاعةِ اللهِ وطاعةِ رسولِهِ وأمنائِهِ ـ عليهِ وعليهِم سلامُ اللهِ ـ يستلزمُ القولَ ببقاءِ أمرِهِ تعالى وأمرِهِم ، واستلزامُ بقاءَ الشَّرطِ ما دامَ بقاءَ المشروطِ (٢) وهوَ بدليلِ الحصرِ منحصٌر في كتابِ اللهِ المحصورِ بينَ الدِّفتَينِ

← ((ولو بالصِّينِ فَإنَّ طَلَبَ العِلْمِ فَرِيْضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ)) .

(١) سورةُ النِّساءِ : الآيةُ ٥٩ .

(٢) في نسخةٍ (ف) : ((يقولُ الجامعُ : لا ريبَ أنَّ المأمورينَ بالطَّاعةِ وهمُ المؤمنونَ الَّذينَ أمرَهُم اللهُ بالرَّدِّ إليهِ وإلى رسولِهِ بالدُّخولِ من بابِهِ والرُّجوعِ إلى محكماتِ كتابِهِ الَّتي منهَا هذا القولُ في حالِ المُتنازَعِ في شيءٍ منَ الدِّينِ والدُّنيا ، وقد أمرونَا بالرَّدِّ إليهم في المتنازعِ ، معَ أنَّ إيجابَ طاعتِهِم يستلزمُ عدمَ الرُّخصةِ في منازعتِهِم والرَّدِّ عليهِم من غيرِ المُطاعِينَ ؛ وهم اللهُ تعالى ورسولُهُ وأولو الأمرِ ؛ وإلاَّ للزمَ اتِّحادهِما وهو خلفٌ . ولاشكَّ في أنَّ الطَّاعةَ إنَّما هيَ للأعيانِ والأشخاصِ لا للمعنى والأوصافِ ؛ لاختصاصِ الطَّاعةِ لأمرِ الحاكمِ في أمرِهِ وحكمِهِ ؛ فالمطاعُ هوَ الآمرُ ، والمطاعُ فيهِ هوَ الأمرُ والحكمُ فلابدَّ أن يكونَ منَ الأعيانِ ؛ فإنَّ المعانِي لا يأمرُ ولا يحكمُ بالضرورة وفي قولِهِ :﴿ مِنكُمۡ ﴾ دلالةٌ واضحةٌ على كونِهِم من جنسِ المُطيعِينَ وبعضًا منهُم ؛ فلا يكونونَ إلاَّ أعيانًا كما أنَّ في قولِهِ ﴿ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ ﴾ دلالةً واضحةً على ذلكَ ؛ فإنَّ صاحبَ الأمرِ لا يكونُ معنى ، ولا يكونُ إلاَّ العينَ ، وفي اقترانِ لفظِ ﴿ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ ﴾ باللهِ ورسولِهِ وإثباتِ الطَّاعةِ لهم دلالةٌ ظاهرةٌ على ذلكَ أيضًا ، وفي تكرارِ لفظِ ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ ﴾ في اللهِ وفي الرَّسولِ وأولي الأمرِ وعدمِ التَّكريرِ فيهِما دلالةٌ على أنَّ طاعةَ الرَّسولِ وأولي الأمرِ ليسَ على حدِّ طاعةِ اللهِ فإنَّهَا لازمةٌ لذاتِهِ تعالى ، وطاعتُهُم مفترضةٌ بأمرِ اللهِ ، وفي هذا تأكيدٌ على كونِهِم من الأعيانِ كالرَّسولِ وفي كونِهِم أولي الأمرِ ، معَ اختصاصِهِ بهِ تعالى حيثُ قالَ تعالى : ﴿ لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ ، و﴿ لَهُ ٱلۡحُكۡمُ ﴾ ، و﴿ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ دليلٌ على أنَّهُم خلفاءُ اللهِ ؛ فلا يكونونَ ←

← إلاَّ أعيانًا ؛ فإنَّ خليفةَ اللهِ مُتخلِّقٌ بأخلاقِ الله ؛ وهوَ الآمرُ الحاكمُ وعلى أنَّهُم معصومينَ غير متجاوزينَ عن أمرٍ من أوامرِهِ وغيرِ مُتعدِّينَ على مشيئتِهِ تعالى ؛ فإنَّ اختصاصَ الأمرِ بالحاكمِ المُتفرِّدِ الحكيمِ الَّذي أتقنَ كلَّ شيءٍ ينافي غيرَ ذلكَ ، ولا يخفى أنَّ الأمرَ بطاعةِ أشخاصٍ وأعيانٍ من غيرِ تعريفِهِم والتَّنصيصِ عليهِم لاسيَّما معَ اشتراطِ عصمتِهِم المَخفيَّةِ عن المداركِ ؛ لكونِهَا منَ الأمورِ الغيبيَّةِ ومعَ كثرةِ المُدَّعينَ والكذابينَ والمنافقينَ لا يصدرُ إلاَّ من المَجانينِ فضلاً عن ربِّ العالمينَ وأحكم الحاكمينَ ، وأنَّهُ لَم تنْزلْ آيةُ ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ الدَّالَّةُ على عصمتِهِم وطهارتِهِم والمستلزمةُ لصدقِهِم المُوجِبِ للكونِ معَهُم بنصِّ قولِهِ تعالى : ﴿ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ إلاَّ في شأنِ أهل البيتِ الباقينَ بينَ العبادِ إلى يوم التَّنادِ الغيرِ المُفارِقِينَ عن الكتابِ الَّذي أنزلَهُ اللهُ تبيانًا لكلِّ شيءٍ وهدىً وشفاءً وبشرى للمسلمينَ الَّذينَ أوصى النَّبيُّ بالتَّمسُّكِ بِهِم ، وضمنَ النَّجاةَ للمتمسِّكينَ بِهِم ، ويكونُ أفضلُهُم بابَ مدينةِ العلمِ والحكمةِ ، ومولى مَن يكونُ رسولُ اللهِ مولاهُ بنصِّ رسولِ اللهِ يومَ الغديرِ ، ونَصَّ على اثني عشريَّتِهِم وبقائِهِم ببقاءِ الدِّينِ ، وعلى كونِهِم سفنُ النَّجاةِ ؛ كلُّ ذلكَ بإجماعِ الأمَّةِ ؛ فيجبُ على جميعِ الأمَّةِ الكونُ معَهُم وطاعتُهُم والذُّلُّ لديهِم ؛ لأنَّهُم أولو الأمرِ وخلفاءِ اللهِ ، ولا ريبَ أنَّ طَاعةَ أولي الأمرِ فرعُ وجوبِ الأمرِ ، وتحقُّقَ الطَّاعةِ مشروطٌ بأمرِ الآمرِ ؛ فطاعةُ أولي الأمرِ إنَّما هيَ في أمرِهِم ؛ وهذا الأمرُ لاختصاصِهِ باللهِ هوَ الأمرُ الَّذي بيَّنَهُ تعالى بقولِهِ : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾ ؛ فإنَّ الأمرَ المُنَزَّلَ ليسَ هوَ الأمرَ التَّكوينيَّ ؛ فـ ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ؛ وهوَ العلَّةُ التَّامَّةُ لوجودِ الاشياءِ ؛ فيلزمُ وجودُ كلِّ شيءٍ في ليلةِ القدرِ ؛ وهوَ باطلٌ بالضَّرورةِ فأهلُ البيتِ هم أولو الأمرِ خاصَّة ؛ فلا يمكنُ طاعتُهُم إلاَّ إذا تحقَّقَ أمرُهُم وتحقَّقَ وجودِهِم ؛ فلابدَّ من وجودِهِم إلى السَّاعةِ ومِن وجودِ أمرِهِم . ثُمَّ إنَّهُ لا ريبَ في تحقُّقِ الأمرِ في كلِّ إمامِ زمانٍ إلى العسكريِّ ـ صلواتُ اللهِ عليهِم أجْمعينَ ـ فإنَّهم كانوا يأمرونَ شيعتَهُمُ المطيعِينَ كلٌّ منهُم بمثلِ ما أَمَرَ بِهِ الآخرونَ ؛ لأنَّ الدِّينَ واحدٌ ؛ فإمامُنَا ـ عَجَّلَ اللهُ فرجَهُ أمرَ أيضًا مَن يسمعُ لهُ ويطيعُ إمَّا بنفسِهِ كما هوَ لخواصِّهِ أو بحججِهِ ودعاتِهِ كما هوَ لشيعتِهِ ومواليهِ ؛ وإلاَّ لَمَا كانَ مِن أولي الأمرِ أو كانَ ولَم يكن لهُ أمرٌ ، أو كانَ أمرُهُ عليه السلام عبارةً عن جوازِ الأمرِ منهُ أو عن أمرِ آبائِهِ وأجدادِهِ بلا أمرٍ منهُ ـ عجَّلَ اللهُ فرجَهُ ـ ، أو كانَ أمرُهُ في غيبتِهِ الكبرى إلى وقتِ ظهورِهِ عبارةً عن أمرِ السَّابقِ من غيرِ أن يكونَ لهُ أمرٌ في الغيبةِ الكبرى ، معَ أنَّ الأمرَ بطاعتِهِم يشملُ جميعَ أزمنةِ وجودِهِم وجميعُ المُكلَّفينَ إلى يومِ الدِّينِ . وكلُّ ذلكَ باطلٌ ؛ أمَّا بطلانُ الأوَّلِ والثَّاني ؛ فظاهرٌ ، وأمَّا الباقي ؛ فلأنَّ جوازَ كونِهِ أمرًا أم غيرَ أمرٍ لا يوجبُ كونه من أولي الأمرِ ، ولا يجوزُ معهُ الأمرُ بطاعتِهِ المشروطةِ بتحقُّقِ الأمرِ منهُ ، وكذا كونُ أحدٍ آمراً لا يوجبُ ←

← كونَ آخرٍ آمرًا أيضًا . وكذا كون أحدٍ آمراً في زمانٍ لا يُوجِبُ كونَهُ آمرًا في زمانٍ آخرَ أيضًا ، ومجرَّدُ الموافقةِ لأمرٍ لا يجعلُ الموافقُ آمرًا ؛ وإلاَّ لكانَ كلُّ واحدٍ من الشِّيعةِ من أولي الأمرِ لموافقتِهم للأمرِ . ولا يخفى أنَّ الأمرَ يتوقَّفُ على المخاطبةِ والتَّكلُّم والنُّطقِ ؛ فظَهَرَ أنَّهُ لابدَّ من وجودِ وليِّ الأمرِ آمراً وناهياً ولهُ الرئاسةُ العامَّةُ في الدِّينِ والدُّنيا ووجوبُ الطَّاعةِ لهُ ، ولا يتمُّ ذلكَ إلاَّ معَ تحقُّقِ الأمرِ والنَّهي ومعرفةِ شخصِ الرَّئيسِ - ولو للبعضِ - حتَّى تتحقَّقَ الطَّاعة لهُ ، ويمكنُ طلبُ الوصولِ إلى حبلِ طاعتِهِ ؛ ولا تبطلُ رئاستُهُ وحكومتُهُ الحقَّةُ الَّلازمةُ في النِّظام . فإنْ قلتَ : معَ هذا يلزمُ أن لا يكونَ المُطيعُ إلاَّ أهل الاتِّصالِ بالإمام ممَّن يصلُ إليهم أمرُهُ ونَهيُهُ ؛ فيلزمُ أن لا يكونَ أحدٌ غيرُهُم . قلنَا : أدنَى الإسلامِ هوَ التَّسليمُ للهِ وللرَّسولِ ؛ وإن لَم يعرف إمامَ الزَّمانِ هذا ، وَكَتَبَ إمامُ زمانِنا عليه السلام المرويّ في كتبِ الأصحابِ بقولِهِ: **" وَأَمَّا الحَوادِثُ الوَاقِعَةُ فَارْجِعُوْا فِيْهَا إِلَى رُوَاةِ حَدِيْثِنَا "** ، وأنَّهُ يشملُ جَميعَ الأوامرِ والنَّواهي ؛ فالعاملُ بأحاديثِ أجدادِهِ وسلَّم لهُ عليه السلام أيضًا ، لكن رياستُهُ العامَّةُ المُتحقِّقةُ ما دامَ بقاؤُهُ عليه السلام ووجود المُكلَّفِينَ لا يتحقَّقُ بدونِ الأمرِ والنَّهيِ ؛ وإلاَّ لَم يكن من أولي الأمرِ ، ومجرَّدُ الرِّضا بالأمرِ والموافقةِ لهُ لا يكونُ وليًّا للأمرِ ؛ وإلاَّ لكانَ كلٌّ مِن شيعتِهِ وليًّا لهُ ، وبمجرَّدِ الأمرِ والنَّهي لا يكونُ رئيسًا مطاعًا إلاَّ إذا عُرِفَ شخصُهُ وأمرُهُ ونَهيُهُ وعُرِفَ أنَّهُ أمَرَ بهذا الأمرِ . وبالجملةِ لا ينتظمُ أمرُ طاعتِهِ تعالى لأمرِ العالـمِ إلاَّ بوجودِ الرَّئيسِ ، ولا تتمُّ الرِّئاسةُ إلاَّ بالأمرِ والنَّهي ما دامَ هوَ رئيسًا ، ولا ينفعُ مجرَّدُ الأمرِ والنَّهيِ إلاَّ معَ معرفةِ بعضِ الرَّعيَّةِ لشخصِهِ ووصفِهِ سواء عَرَفَ الباقونَ ذلكَ أو لـم يعرفوا إذا علموا شخصَهُ وعرفوا وصفَهُ إمَّا بالتَّنصيصِ عليهِ أو معرفتِهِ بشخصِهِ ووصفِهِ ؛ فلابدَّ من وجودِ الرِّجالِ العارفينَ بشخصِهِ في كلِّ زمانٍ حتَّى تنتظمَ رياستُهُ العامَّةُ ؛ فإنَّ بلوغَ آثارِ رياستِهِ إلى طبقةٍ منَ الرِّجالِ لا يجعلُهُ رئيسًا على الطَّبقةِ الَّلاحقةِ بمجرَّدِ رضاهُ بتلكَ الآثارِ المنتشرةِ من غيرِ المنصوبينَ مِنْ قِبَلِهِ في هذِهِ الطَّبقةِ - كما لا يخفى عن ذي لُبٍّ - ؛ فتفطَّنْ . قالَ عليه السلام : **" جَعَلَ** - أي اللهُ تعالى - **لِكُلِّ عِلْمًا بَابًا ناطقًا عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ ؛ ذَلِكَ رَسُوْلُ اللهِ وَنَحْنُ "** ، وقالَ عليه السلام : **" اللَّهُمَّ إِنَّهُ لابُدَّ لَكَ مِنْ حُجَجٍ فِي أَرْضِكَ حُجَّةٌ بَعْدَ حُجَّةٍ عَلَى خَلْقِكَ يَهْدُوْنَهُمْ إِلَى دِيْنِكَ وَيُعَلِّمُوْنَهُمْ عِلْمَكَ "** الحديث ، وقالَ عليه السلام : **" كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ الَّذِي هُوَ فِيْهِم "** ، وقالَ عليه السلام : في تفسيرِ قولِهِ تعالى : ﴿ **إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** ﴾ **فقال : رسول الله** صلى الله عليه وآله **الْمُنْذِرُ ، وَعَلِيٌّ الْهَادِي ، أَمَّا وَاللهِ ما ذَهَبَتْ مِنَّا ، وَمَا زَالَتْ فِيْنَا إِلَى السَّاعَةِ** - أي الهدايةُ - **"** ، وقالَ عليه السلام : **" نَحْنُ وُلاةُ أَمْرِ الله "** وقالَ عليه السلام : **" إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ مُتَوَحِّدٌ بالوَحدَانِيَّةِ مُتَفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ ؛ فَخَلَقَ خَلْقًا ؛ فَقَدَّرَهُمْ لِذَلِكَ الأَمْرَ ؛ فَنَحْنُ هُمْ [يَا بْنَ أَبِي يَعْفُوْرٍ] ؛ فَنَحْنُ حُجَجُ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ ، وَخُزَّانُهُ عَلَى عِلْمِهِ ، وَالقَائِمُوْنَ بِذَلِكَ "** ، وقالَ عليه السلام : **" كُلُّنَا قَائِمٌ بِأَمْرِ اللهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ؛حَتَّى يَجِيْءَ صَاحِبُ** ←

← السَّيْفِ " الحديث ، وسُئِلَ عليه السلام : " عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾ قالَ : إِمَامُهُمُ الَّذِي بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ ؛ وَهُوَ قَائِمُ أَهْلِ زَمَانِه " ، وقالَ عليه السلام : في جملةِ استدلالِهِ على إثباتِ النُّبوَّةِ والرِّسالةِ ما نصُّهُ : " ثَبَتَ أَنَّ لَهُ سُفَرَاءَ فِي خَلْقِهِ يُعَبِّرُوْنَ عَنْهُ إِلَى خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ وَيَدُلُّوْنَهُم عَلَى مَصَالِحِهِمْ وَمَنَافِعِهِمْ ، وَمَا بِهِ بَقَاؤُهُمْ ، وَفِي تَرْكِهِ فَنَاؤُهُمْ ؛ فَثَبَتَ الآمِرُوْنَ وَالنَّاهُوْنَ عَنِ الحَكِيْمِ العَلِيْمِ فِي خَلْقِهِ ، وَالمُعَبِّرُوْنَ عَنْهُ " إلى قولِهِ : " ثَبَتَ ذَلِكَ فِي كُلِّ دَهْرٍ وَزَمَانٍ مِمَّا أَتَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَالأَنْبِيَاءُ مِنَ الدَّلائِلِ وَالبَرَاهِيْنِ كَيْلا تَخْلُوْ أَرْضُ اللهِ مِنْ حُجَّةٍ يكونُ مَعَهُ عِلْمٌ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ وَجَوَازِ عَدَالَتِهِ "، وقالَ عليه السلام : " كُلَّمَا مَضَى مِنْهُمْ إِمَامٌ نَصَبَ لِخَلْقِهِ فِي عَقِبِهِ إِمَامًا عَلَمًا بَيِّنًا ، وَهَادِيًا نَيِّرًا ، وَإِمَامًا قَيِّمًا وَحُجَّةً عَالِمًا ؛ أَئِمَّةً مِنَ اللهِ يَهْدُوْنَ بِالحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُوْنَ ، حُجَجُ اللهِ وَدُعَاتُهُ وَرُعَاتُهُ عَلَى خَلْقِهِ " ، وقال عليه السلام في وَصْفِ الإمام : " عَالِمٌ بِالسِّيَاسَةِ ، مَفْرُوْضُ الطَّاعَةِ ، قَائِمٌ بِأَمْرِ اللهِ ، نَاصِحٌ لِعِبَادِ اللهِ ، حَافِظٌ لِدِيْنِ اللهِ " ، وقالَ عليه السلام في جملةِ استدلالِهِ على إثباتِ الخلافةِ : " أَبَى اللهُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ أَنْ يَتْرُكَ العِبَادَ وَلا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ . فَقَالَ السَّائِلُ : هَا هُنَا يَا بْنَ رَسُوْلِ اللهِ بَابٌ غَامِضٌ ؛ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالُوْا : حُجَّةُ اللهِ القُرْآنُ ؟ قَالَ عليه السلام : " إِذَنْ أَقُوْلُ لَهُمْ إِنَّ القُرْآنَ لَيْسَ بِنَاطِقٍ يَأْمُرُ وَيَنْهَى ؛ وَلَكِنَّ لِلْقُرْآنِ أَهْلٌ يَأْمُرُوْنَ وَيَنْهَوْنَ " الحديث ، وقالَ عليه السلام في جملةِ كلامٍ لَهُ في بيانِ محضِ الإسلامِ : " وَأَنَّ الدَّلِيْلَ بَعْدَهُ وَالحُجَّةَ عَلَى المُؤْمِنِيْنَ ، وَالقَائِمَ بِأَمْرِ المُسْلِمِيْنَ ، وَالنَّاطِقَ عَنِ القُرْآنِ ... " إلَى قولِهِ : " عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ... " إلى قولِهِ : " وَبَعْدَهُ الحَسَنُ " ثُمَّ ذَكَرَ الأئِمَّةَ واحدًا بعدَ واحدٍ إلى الثَّاني عَشَرَ إلَى قولِهِ : " وَإِنَّهُمْ العُرْوَةُ الوُثْقَى وَأَئِمَّةُ الْهُدَى وَالحُجَّةُ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا إِلَى أَنْ يَرِثَ اللهُ الأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا " ، وقالَ عليه السلام في تفسيرِ قولِهِ تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ " يَقُوْلُ : يُنْزَلُ فِيْهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيْمٍ " إلى قولِهِ : " إِنَّهُ لَيَنْزِلُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ إِلَى وَلِيِّ الأَمْرِ تَفْسِيْرُ الأُمُوْرِ سُنَّةً سُنَّةً يُؤْمَرُ فِيْهَا فِي أَمْرِ نَفْسِهِ بِكَذَا وَكَذَا ، وفِي أَمْرِ النَّاسِ بِكَذَا وَكَذَا " الحديث ، وقالَ عليه السلام : " وَلَقَدْ قَضَى أَنْ يَكُوْنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ لَيْلَةٌ يُهْبَطُ فِيْهَا بِتَفْسِيْرِ الأُمُوْرِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ السَّنَةِ المُقْبِلَةِ ؛ مَنْ جَحَدَ ذَلِكَ ؛ فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللهِ عِلْمَهُ ؛ لأَنَّهُ لا يَقُوْمُ الأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالمُحَدَّثُوْنَ إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ عَلَيْهِمْ حُجَّةً بِمَا يَأْتِيْهِمْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مَعَ الحُجَّةِ الَّتِي يَأْتِيْهِمْ بِهَا جَبْرَئِيْلُ " إلى قولِهِ : " وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بِالأَمْرِ مِنَ اللهِ فِي لَيَالِي القَدْرِ إِلَى النَّبِيِّ وَإِلَى الأَوْصِيَاءِ : اِفْعَلْ كَذَا وَكَذَا لأَمْرٍ قَدْ كَانُوْا عَلِمُوْهُ أُمِرُوْا كَيْفَ يَعْمَلُوْنَ فِيْه " إلى قولِهِ عليه السلام : " لَكِنَّهُمْ لا يَسْتَطِيْعُوْنَ إِمْضَاءَ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى يؤْمَرُوْا فِي لَيَالِي القَدْرِ كَيْفَ يَصْنَعُوْنَ إِلَى السَّنَةِ المُقْبِلَةِ " الحديث ، وقالَ عليه السلام : " فَهَلْ كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صلى الله عليه وآله يَعْلَمُ مِنَ العِلْمِ شَيْئًا لا يَعْلَمُهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَوْ يَأْتِيْهِ بِهِ جَبْرَئِيْلُ فِي غَيْرِهَا ؟ ؛ فَإِنَّهُمْ سَيَقُوْلُوْنَ لا ؛ فَقُلْ لَهُمْ : فَهَلْ كَانَ لِمَا عَلِمَ بُدٌّ مِنْ أَنْ يُظْهِرَ ؟ فَيَقُوْلُوْنَ : لا " الحديث ، وقالَ عليه السلام في الزِّيارةِ الجامعةِ : " السَّلامُ عَلَى الدُّعَاةِ إِلَى الله " إِلَى قَوْلِهِ : " وَالمُظْهِرُوْنَ لأَمْرِ ←

← اللهِ وَنَهْيِهِ ، وَعِبادُهُ المُكْرَمُوْنَ الَّذِيْنَ لا يَسْبِقُوْنَهُ بِالقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُوْنَ" ، وقالَ عليه السلام في تفسيرِ ﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۢ بِإِذۡنِ رَبِّهَا ﴾ " أَي يَظْهَرُ مِثْلُ هَذَا العِلْمِ لِمُحْتَمِلِيْهِ فِي الوَقْتِ بَعْدَ الوَقْتِ" ، وقالَ عليه السلام في تفسيرِ قولِهِ : ﴿ يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِ ﴾ "الثَّمَرَاتُ المُخْتَلَفَةُ أَلْوَانُهُ فُنُوْنُ العِلْمِ الَّذِي قَدْ يُعَلِّمُ الأَئِمَّةُ شِيْعَتَهُم" ، ﴿ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِ ﴾ يَقُوْلُ : فِي العِلْمِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ، وَالشِّيْعَةُ هُمُ النَّاسُ " ، وروى العلاَّمةُ المَجلسيُّ في بعضِ كُتُبِهِ الفارسِيَّةِ فِي حَدِيْثٍ مَشْهُوْرٌ عَنِ المُفَضَّلِ عن الصَّادقِ عليه السلام في أحوالِ غيبةِ مولانا وإمامِ زمانِنَا مَا نَصُّهُ : [" وَاعْلَمُوْا أَنَّ الأَرْضَ لا تَخْلُوْ مِنْ حُجَّةٍ للهِ عَزَّ وَجَلَّ ولكِنَّ اللهَ سَيَعْمِي خَلْقَهُ مِنْهَا بِظُلْمِهِمْ وَجَوْرِهِمْ وَإِسْرَافِهِمْ ، وَلَوْ خَلَتِ الأَرْضُ سَاعةً مِنْ حُجَّةٍ للهِ لَسَاخَتْ ، وَلَكِنَّ الحُجَّةَ يَعْرِفُ النَّاسَ ، وَلا يَعْرِفُوْنَهُ كَمَا كَانَ يُوْسُفُ يَعْرِفَ النَّاسَ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ "] ، وقالَ عليه السلام :" اللَّهُمَّ إِنَّكَ لا تُخْلِي الأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ للهِ بِحُجَّةٍ إِمَّا ظَاهِرٌ مَشْهُوْرٌ أَوْ خَائِفٌ مَغْمُوْرٌ ؛ لِئَلا تَبْطُلَ حُجَجُ اللهِ وَبَيِّنَاتِهِ " ، وقالَ عليه السلام : " مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ حَيٌّ ظَاهِرٌ مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً " قالَ الرَّاوي : " قُلْتُ : إِمَامٌ حيٌّ ـ جُعِلْتُ فِدَاكَ ـ ؟ قَالَ : إِمَامٌ حَيٌّ ، إِمَامٌ حَيٌّ " ، إلى غيرِ ذلكَ مِنَ الأخبارِ ، ولا شَكَّ أَنَّ تَحَقُّقَ ذَلِكَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى لِقَاءِ بَعْضٍ مِنْهُمْ لِلحَاكِمِ بالأَمرِ ، وقد أخبرَ الصَّادِقُ المُصَدَّقُ الصِّدِّيْقِ بِعِلْمِ خواصِّ مواليهِ في غيبتِهِ الكبرى بمكانِهِ ، وَقَالَ عليه السلام : " وَمَا بِثَلاثِيْنَ مِنْ وَحْشَةٍ " ، وقد عرفتَ أَنَّ نفيَ كلِّ وحشةٍ وَحَصْرَ سَبَبِهِ فِي الثَّلاثِينَ ـ أَي حضورهم عندَهُ ـ دليلٌ واضحٌ على دوامِ حضورِهم ؛ فإِنْ مَاتَ أحدٌ منهُم ؛ فليقم مقامَهُ آخرُ ؛ ولا يموتُ إلاَّ بعدَ إقامتِهِ ، وعلى أَنَّهُ لا ترفعُ وحشتُهُ في غربتِهِ ولا يُؤنسُ إلاَّ بالثَّلاثينَ ، ولا شكَّ أَنَّ وحشتَهُ إِنَّما هيَ من مفارقةِ أبناءِ جنسِهِ ؛ فلا ترفعُ إلاَّ بهم كما يدلُّ عليهِ الحديثُ حيثُ قالَ : " وَلابُدَّ لَهُ فِي غَيْبَتِهِ مِنْ عُزْلَةٍ ؛ وَنِعْمَ المَنْزِلُ طَيْبَة ، وَمَا بِثَلاثِيْنَ مِنْ وَحْشَةٍ " ؛ فإِنَّ عزلتَهُ إِنَّما هيَ من أبناءِ الجنسِ كغيبتِهِ ؛ فلا عزلةَ لهُ عن الملائكةِ وصلحاءِ الجنِّ كما هوَ صريحُ بعضِ الأخبارِ ؛ فالعجبُ كُلُّ العجبِ مِمَّنْ أنكرَ ذلكَ ، أو شكَّ فيهِ ؛ وهل يكونُ سبيلُهُ إلاَّ كسبيلِ آبائِهِ وأجدادِهِ عزلة ظهورِ أجسادِهِم عليهم السلام لكلِّ أحدٍ مُتوفٍّ أو كافرٍ أو منافقٍ إِنَّما لإظهارِ الأمرِ وإتمامِ الحجَّةِ وإيضاحِ السَّبيلِ وإقامةِ الحُجَجِ البالغةِ ومفادها وأسبابِها ؛ فلا داعٍ يدعو لظهورِ جسدِهِ عليه السلام لكلِّ أحدٍ ؛ معَ كثرةِ الأعداءِ والمُنكِرينَ والمُرتابينَ وضعفاءِ العقولِ وشوكتِهم ؛ ولذا سُدَّ بابُ الرُّؤيةِ إلاَّ على مَنْ أَهَّلَهُ اللهُ لذلكَ من غيرِ أهلِ الدَّعوى ، ومَن ادَّعَى فَهوَ مُفترٍ كذَّابٌ . ولا يخفى أنَّ تَنَزُّلَ هذا الأمرِ الإلهيِّ الَّذي وَليَهُ صاحبُ الأمرِ المُنَزَّلِ في كلِّ سنةٍ معَ وحدتِهِ عليه السلام وكثرةِ النَّاسِ وتفرُّقِهم في البلادِ واختلافِ درجاتِهم يتوقَّفُ على نصبِ الدُّعاةِ والحُجَجِ والعدولِ قالَ عليه السلام : " إِنَّ فِيْنَا أَهْلَ البَيْتِ فِي كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلاً يَنْفُوْنَ عَنِ الدِّيْنِ تَحْرِيْفَ الغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ ، وَتَأْوِيْلَ الجَاهِلِيْنَ " وقالَ عليه السلام : " لا يَكُوْنُ مَسْتُوْرًا إِلاَّ وَلَهُ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ " فتفطَّنْ انتهى)) .

والأحاديثِ النَّبـويَّةِ والسُّنَّـةِ الختميَّـةِ المنقـولةِ من طرقِ الأئمَّةِ المُصطَفَينَ ؛ فارتفعَ الرَّيبُ والمينُ والشَّينُ ؛ ولاحَ صبحُ الحقِّ لدي العينينِ (١) .

الثَّالثُ منهَا : من السُّنَّـةِ المُجمـعِ على روايتِـهَا ؛ وهـوَ قـولُهُ ﷺ بألفـاظٍ متقـاربةٍ : **« إِنِّي تَـارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْـدِي كِتَـابَ اللهِ وَعِتْـرَتِي أَهْلَ بَيْتِـي ، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ »** (٢) ؛ فـأَمَرَ الأمَّةَ بالتَّمسُّكِ بهما ، وضَمِنَ نفيَ الضَّلالِ بأداةِ التَّأبيدِ المـؤكّـدةِ ، وغَـيَّاهُ إلى ورودِ الحوضِ عليهِ ﷺ (٣) .

---

(١) جاءَ في (ف) : ((يقولُ الجامعُ : شريعةُ محمَّدٍ ﷺ باقيةٌ إلى يوم القيامةِ ، ولابدَّ لَهَا مِنْ قَيِّمٍ يُقيمهَا ويأمرُ وينهى ؛ فكلُّ آمرٍ في هذِهِ الشَّريعةِ يأمرُ بمثلِ ما أمرَ بِهِ الباقونَ ، وهذِهِ الأوامرُ والنَّواهي الصَّادرةُ عَنْهُم متماثلةٌ في النَّوعِ متَّحدةٌ في الحقيقةِ متمايزةٌ بالأشخاصِ لتعدُّدِ الآمرينَ ؛ واختلافِ أزمنتِهَا وأوقاتِهَا وأمكنَتِهَا كأنوارِ الأيامِ المختلفةِ بالأشخاصِ المُتَّحدةِ بالحقيقـةِ ؛ فإنَّ نورَ كلِّ يومٍ إنَّما هوَ بالشَّمسِ الطَّالعةِ في ذلكَ اليوم لا بالشَّمسِ الطَّالعةِ قبلهُ ؛ ولكنَّهَا متماثلةٌ متَّحدةٌ بالحقيقةِ ، وكذلكَ أهل كلِّ زمانٍ إنَّما يستنيرونَ بنورِ شَمسِ زمانِهِم وإن كانتِ الأنوارُ متَّحدةً في الحقيقةِ ، سواء كانت الشَّمسُ مرئيَّةً بعينِهَا أو مستورةً بالسَّحابِ ؛ فأنَّهَا غيرُ محجوبةٍ عن كلِّ أرضٍ ولا يقدرُ الحجبُ على إطفاءِ نورِهَا ؛ لغلبتِهَا في الإنارةِ إلاَّ إذا كانت أجسامًا ثقيلةً من ظلماتِ الكفرِ والجحودِ ؛ فذلكَ لا يمنعُ إلاَّ عمَّن هوَ تحتَ ذلكَ الحجابِ الظلمانِيِّ الكثيفِ بسوءِ اختيارِهِ ؛ فتفطَّن)) انتهى .

(٢) هذا الحديثُ ـ كما مرَّ ـ رواهُ الخاصَّةُ والعامَّةُ ، فمنَ الخاصَّةِ ما رواهُ الصَّفارُ في بصائرِ الدَّرجاتِ : ص٤٣٤ : باب ١٨ : ح٣ : عن جابرِ الجعفيِّ عن أبِي جعفرٍ عليه السلام . ومنَ العامَّةِ ما رواهُ الطَّبرانِيُّ في المعجمِ الكبيرِ ج٣ : ص٦٥ : ح٢٦٧٨ عن أبِي سعيدٍ الخدريِّ .

(٣) جاءَ في نسخةٍ (ف) : ((يقولُ الجامعُ : الحديثُ صريحٌ في عدمِ مفارقةِ الكتابِ وأهلِ البيت كلّ منهما عن الآخرِ ؛ فهُم لا يفارقونَ القرآنَ ؛ والقرآنُ لا يفارِقُهُم ، وهوَ أيضًا صريحٌ في أنَّهُما متروكانِ في جميعِ الأمَّةِ ؛ فإنَّ المرادَ بقولِهِ : " **فِيكُمْ** " جميعُ الأمَّةِ ، والإخبارُ بأنَّ المتروكَينِ لن يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوضَ دليلٌ على أنَّ المتروكَ فيهم جميعُ الأمَّةِ ، وهذا الكلامُ منهُ إنَّما هوَ في مقامِ الوصيَّةِ

فأمَّا إن كانَ (١) المُتمسِّكُ بهِ محفوظًا متيسِّرًا (٢) مفيدًا للمرادِ والغايةِ ؛ فقد ثَبَتَ مذهبُ أهلِ العلمِ واليقينِ وخُسرُ أمَّةِ الظَّنِّ (٣) والتَّخمينِ ؛ وإلاَّ للغتِ الوصيَّـةُ ورجعت إلى الإغراءِ والتَّكليفِ بما لا يُهتدَى إليهِ سبيلاً .

ودفعِ الحيرةِ عن الأمَّةِ ؛ فلابدَّ من شُمولِ الوصيَّةِ لجميعِ أمَّتِهِ ؛ فمَن ادَّعى تيسيرَ تناولِ الكتابِ من دونِ تَمكُّنِ الاستضاءةِ بأهلِ البيتِ فقد افترى وردَّ عليهِ ﷺ وحَكَمَ بافتراقِهما في زمانٍ)) انتهى .

(١) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((فإنْ كانَ)) . .

(٢) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((فإنْ كانَ)) . .

(٣) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((فإنْ كانَ)) . .

[في القولِ في الكَذَبةِ والمحرِّفِينَ]

قالَ : فما قولُكَ في الكذبةِ والمُحرِّفِينَ ؟

قلتُ : لابدَّ لتأثيرِ المقتضي من إِزالةِ المانعِ المكافيءِ قبلهُ ، والمانعُ هوَ عنايةُ ربِّ العالمينَ ولطفِهِ على المُكلَّفِينَ وإمامةِ المعصومِ المنصوبِ المُقتدَرِ على إرشادِ المُخلِصِينَ وعدالةِ العدولِ النَّقدَةِ النَّافِينَ في كلِّ خلفٍ انتحالَ المبطلِينَ ، وتحريفَ الغالِينَ ، وتأويلَ الجاهِلِينَ ؛ وأنَا منهُم والحمدُ لله ربِّ العالمينَ .
والمانعُ واجبُ الثُّبوتِ والإثباتِ فالمقتضى إلى شتاتِ وهناتٍ .

[في الأمرِ هل هوَ منحصرٌ في التَّسليمِ أو التَّرجيحِ]

قالَ : فهَلِ الأمرُ منحصرٌ في التَّسليمِ أم إلى التَّرجيحِ سبيلٌ لذي قلبٍ سليمٍ ؟

قلتُ : التَّرجيحُ رخصةٌ من أفرادِ التَّسليمِ ومظنونيَّةِ الرُّجحانِ ؛ معَ العلمِ بكونِهِ أحدَ الأفرادِ المُسلَّمةِ لا يستلزمُ العملَ بالظَّنِّ والتَّعويلِ على فردِ اللَّاعلمِ وهوَ الجهلُ في نفسِ حكمِهِ تعالى ، ولا في موضوعِهِ ولا في النِّسبةِ الحكميَّةِ ؛ بل هوَ في أسبابِ تحقُّقِ الموضوعاتِ كسائرِ الكيفيَّاتِ ـ من جهلٍ مركَّبٍ وساذجٍ ، وعلمٍ ، وظنٍّ ، وإيمانٍ ، وكفرٍ ، وفسقٍ ، وارتدادٍ ، وزندقةٍ وإلحادٍ ـ وإنَّما التَّعبُّدُ بنفسِ الحكمِ ؛ فلابدَّ أن يكونَ معلومًا ، وكذا موضوعه ، وكذا النِّسبة الحكميَّة ؛ فإذا عُلِمَ هذِهِ الأصولُ ؛ فلا حاجةَ إلى الزَّائدِ علمًا كانَ أو غيرَ علمٍ ؛ فإنَّهُ خارجٌ منَ المناطِ ، واللهُ وليُّ التَّوفيقِ ، وعلى التَّقيِّ الاحتياطُ .

[تاريخُ فراغِ المؤلِّفِ]

وليكن هذا آخر رسالةِ "**النُّورِ المضي بالبُرهانِ السَّنِي**" ، فَرَغَ من تحريرِهَا مؤلِّفُهَا الدَّاعي أبو أحمدَ محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ المُحدِّثُ السَّلفيُّ ـ عفى اللهُ عنهُ ـ في أوَّلِ شهرِ جمادى الثَّاني من سنةِ **١٢٣٠** هـ بمقابرِ قريشٍ ؛ حامداً مصلِّيًا مستغفرًا .

****

[تاريخُ فراغِ التَّحقيقِ]

وَقَعَ الفَراغُ من تحقيقِ هذِهِ الرِّسالةِ ـ صفًّا ومقابلةً وتنسيقًا ومراجعةً وتهميشًا ـ في يومِ الجمعةِ الحادي عشرَ من ذي القعدةِ من سنةِ **١٤٣٨** من هجرةِ النَّبيِّ ؛ المصَّادفِ لميـلادِ الرِّضا عليٍّ ؛ بجوارِ مرقدِ أميرِ المؤمنينَ في أرضِ الغريِّ بيدِ **عليِّ بنِ جعفرِ بنِ مكيٍّ آلِ جسَّاسٍ موالي أبي الحسنِ عليٍّ** ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ صاحبِ المقامِ العليِّ وآلِهِ أهلِ الشَّرفِ الجليِّ .

المحتويات